حديث جلالة الملك للمجلة الفرنسية «لونوفيل أوبسرفاتور»

نشرت الأسبوعية الفرنسية «لونوفيل أوبسرفاتور» في عددها الصادر يوم 12 يناير 1989 حديثا خاصا أدلى به جلالة الملك الحسن الثاني لمدير المجلة السيد جان دانييل، وقد تحدث العاهل الكريم في هذا الاستجواب عن عدة قضايا تهم بالخصوص الصحراء المغربية والشرق الأوسط والمهاجرين.

وفيما يلي النص الكامل لهذا الحديث الصحفي :

جان دانييل : صاحب الجلالة... لقد استقبلتم في هذا القصر مرتين قبل ثلاثة أيام وفدا من «البوليساريو» الذي توجدون في حالة حرب معه منذ ثلاثة عشرة سنة.

جواب جلالة الملك : لقد طلب زعماء هذه الحركة باستمرار مقابلتي. وتم الاتفاق في 11 يوليوز 1988 خلال لقاء انعقد بالطائف في المملكة العربية السعودية بين وفد من الصحراويين الموجودين بالمغرب ووفد من الصحراويين المنتمين لجماعة تندوف ـــ علما بأن الأوائل غالبا ما كانوا آباء أو أقارب الآخرين ـــ على اعتبار تحكيمي الشخصي أمرا ضروريا.

جان دانييل : لقد رفضتم ذلك لمدة طويلة.

جواب جلالة الملك : لقد كنت مخطئا وأدركت أنني اخترت خلال ثلاث أو أربع سنوات مسلكا خاطئا، وأن هذا الاختيار كان مناقضا لمنطق تفكيري. لقد قلت لنفسي : انك تطالب بالصحراء لأن الصحراء مغربية، اذن فكل فرد من سكان الصحراء مغربي وليس هناك ما يمنع من استقبال مواطن مغربي. لقد انتهى الأمر بي إلى قبول الاستفتاء لعدة أسباب : السبب الأول هو أنه نتيجة لمحاكمة للنوايا تمت بشكل محبوك أصبح المغرب في موقف دفاعي فمادام المغرب لم يكن يقبل أي نقاش فهو لا يمكن أن يكون الا توسعيا ومن جهة أخرى اقنعني عدد من قادة الدول عربا وأوربيين كالرئيس ميتران أن السكان المعنيين وحدهم يمكن أن يقيموا للعالم الدليل على ارادتهم في الانتماء إلى المغرب وعلى مغربيتهم. إذن سيجري الاستفتاء، وبهذا الخصوص أثق في الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة. وسيجري هذا الاستفتاء في الظروف التي يأملها السيد بيريز دي كويلار الذي سيصل بعض مساعديه خلال هذا الأسبوع إلى المغرب، غير أنه ينبغي القول أن هذا الاستفتاء يزعج الكثيرين بدءا من أعضاء «البوليساريو».

جان دانييل : يقال انهم قد يقبلوا حكما ذاتيا داخليا لتجنب الاستفتاء ؟

جلالة الملك : لا يمكن للمرء التصرف في شيء لا يملكه. فإذا لم تكن لي ملكية أرض هي الآن في عهدة الأمم المتحدة فلا يمكن أن تكون لي سلطة التشريع.

سؤال : الا تبادلون التخلي عن اللجوء إلى هيئة الأمم المتحدة بمنح حكم ذاتي داخلي ؟

جواب جلالة الملك : ان هذا بكل بساطة أمر مستحيل. فليس من حقي القيام بذلك. فكل تطور في مجال اللامركزية يجب أن يكون من منطلق الاقرار مسبقا بمغربية الصحراء فلا يمكنني أن أمنح شيئا لأشخاص يرفضون الاعلان عن مغربيتهم.



سؤال : لكن بامكانكم أن تعطوهم شيئا ما لكي تساعدوهم على أن يصبحوا مغاربة وكذلك لحفظ ماء وجه حلفاء البوليساريو أقصد السبعين بلدا التي اعترفت به ومن بينها الجزائر بالطبع ؟

جواب جلالة الملك : في اليوم الذي سنتفق فيه على تحديد تاريخ اجراء الاستفتاء من اللازم اقرار وقف اطلاق النار الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تفرضه وحينذاك سيصان شرف هؤلاء وأولئك. فلن يكون هناك إذن مشكل حفظ ماء الوجه. أما فيما يخص الجزائر فأود أن ألح على نقطة هامة وهي أنني منذ أن تعرفت على الرئيس الشاذلي كنت دائما ألمس لديه عزيمة راسخة في تحقيق السلم وايجاد وسيلة لكي تتخلص المنطقة من هذا المشكل الذي يشكل عائقا بالنسبة للجزائر والمغرب وموريتانيا ويتسبب في مزايدات ومطامع بل يؤدي إلى تدخلات.

ففيما يخص الجزائر وضحت قبل ثمانية عشر شهرا موقفي كل التوضيح اذ صرحت لهيئة الاذاعة البريطانية «بي بي سي» أن الجزائر لم تعد بالنسبة لي من الآن فصاعداً طرفا في النزاع وأن النزاع بين البوليساريو والمغرب مباشر وثنائي. وقد حرصت كل الحرص على تخليص الجزائر من هذا العبء أو هذه الخطيئة. فالجزائر ان أرادت ذلك — وهي تريده فعلا — ليست طرفا في النزاع وبخصوص الصحراويين أعضاء البوليساريو فهم يعلمون أنني أكثر المغاربة اعتدالا بشأن هذه المسألة. وعليهم أن يعلموا كذلك أنه بمجرد ما يلتحقون بوطنهم يصبح بامكانهم الاستفادة على غرار جميع المناطق المغربية من مخطط الجهوية المزمع تطبيقه. إنهم يقولون انهم يضعون ثقتهم في. واني لجد مسرور بذلك وعليهم أن يستمروا في وضع ثقتهم في إلى نهاية المطاف.

سؤال : هل أنتم متفائلون بخصوص الوضع في الشرق الأوسط. انني أعرف أن اهتمامكم بالقضية الفلسطينية هو إلى حد ما بدافع وجود 600 ألف يهودي مغربي باسرائيل لهم ثمانية نواب في الكنيست ووزيران في الحكومة وكذا بدافع تضامنكم العربي والإسلامي مع الفلسطينيين ؟

جواب جلالة الملك : لقد قلت بالفعل انهم بالنسبة لي دائما مغاربة لكن حان الوقت لكي ترد اسرائيل بطريقة مستلهمة وجديرة بعبقريتها التاريخية على المبادرة الشجاعة لياسر عرفات. ولقد أحزنني الموقف الاسرائيلي وخيب أملي كذلك.

اني أعتقد أن الاسرائيليين قد فوجئوا بمبادرة ياسر عرفات وفشلوا تماما أمام استراتيجية منظمة التحرير الفلسطينية لا سيما وان الاعتراف بالقرار رقم 242 الصادر عن الأمم المتحدة لم يتم — كما هو مألوف لدى حركات المقاومة — عن طريق التصفية الجسدية للمعارضين. ففي اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالجزائر صوت 350 عضوا لصالح الاعتراف بالقرار مقابل 43 واعتقد أنه من الصعب التقليل من أهمية هذا السلوك الفلسطيني. فأبا ايبان لم يفعل ذلك. وهناك بعض الأسباب الشخصية التي تحملني على الاعتقاد بأن بيغن نفسه متحفظ وحذر جدا بهذا الخصوص.

سؤال : لنتطرق إلى موضوع آخر : كيف تلقيتم تصريحات الرئيس ميتران خلال كلمة التهنئة التي وجهها بمناسبة حلول السنة الجديدة بخصوص مراجعة قانون باسكوا حول وضعية المهاجرين ؟

جواب جلالة الملك : بصفة عامة وهذا شيء يجب أن يكون واضحا فإن كل ما يمكن أن يرضي المواطنين المغاربة في الخارج لا يمكن الا أن ينال رضاي. كما أنه لا يمكنني الا أن أتأثر للدوافع الكامنة وراء تصريحات

الرئيس فرانسوا ميتران لاسيما وان هذه التصريحات جاءت كجواب على الارهاب الذي يستهدف العرب أو المهاجرين.

ومن جهة أخرى لا أريد أن اتدخل في الخلافات التي تقع بين الفرنسيين لأنني قد أبدو ناكرا للجميل ازاء البعض أو غير عادل تجاه البعض الآخر.

وإني أود فقط التعبير عن انشغالاتي التي تتعلق بالحساسية التي قد يثيرها بصفة عامة لدى الفرنسيين هذا الاجراء أو ذاك الذي يسهم في حسهم الجماعي.

وما أخشاه أكثر بالنسبة لرعاياي، هو أنه بعد حوالي عشر سنوات قد نخطو بعد وقت قصير أو طويل عدة خطوات إلى الوراء، بقيامنا بخطوة إلى الأمام في ظرف غير ملائم. ان الرئيس ميتران بفضل حكمته الكبيرة اعترف بأن بلده ليس ناضجا لاتخاذ بعض الاجراءات ويجب علينا أن نستخلص العبرة من ذلك.

سؤال : هل تؤمنون بأن للتسامح حدوداً ؟

جواب جلالة الملك : أؤمن بذلك وأرى من جهة أخرى أنه ليس من المعقول مكافحة العنصرية دون الاهتمام بالظروف التي تولدها وتنميها، فمفهوم حدود التسامح مفهوم سيء، ولا يمكن تفاديه في كل المجتمعات. فلو لم يكن هناك الا بلدان أو ثلاثة بلدان ترغب في تشغيل يدها العاملة في فرنسا، لكان بالامكان عقد بعض الآمال فيما يخص المستفيدين من التسامح. غير أن الواقع هو أن هناك حوالي عشرة بلدان متنافسة وهو ما يجعل هناك كثيرا من الراغبين في الحصول على الامتياز مما يؤدي إلى الرفض. إني أفضل، بكل صراحة أن تكون لنا اتفاقيات جد واضحة وجد محددة فيما يخص يدنا العاملة والقواعد التي يجب أن تحترمها والحقوق التي يجب أن تضمن لها. وأؤكد هنا الارادة القوية للمواطنين المغاربة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية الفرنسية وعدم اقحام أنفسهم في الخلافات الفرنسية.

سؤال : انكم لستم على أي حال ضد منح المهاجرين حق التصويت ؟

جواب جلالة الملك : نعم. ولو على **المستوى المحلي**. لأن التصويت مرتبط بمسقط الرأس وليس مرتبطا بالبلد الذي لا يوجد به المرء إلا عابرا وفي منفى اضطراري ومؤقت حيث يلازمه التفكير في العودة. إنها مسألة جذور وإذا ما تم اتخاذ قرار بالاستقرار بصفة نهائية في مكان ما فذلك شيء آخر، ان حق التصويت حق مقدس، يتيح المشاركة في ممارسة جماعة ما لسيادتها. ولا يجب ازالة طابع القداسة عنه. لأن ذلك سيزيد من طمس هوية المهاجرين وهذا الأمر هو الذي يشكل مأساتهم الحقيقية على كل حال لا يمكنني سوى أن أقبل ذلك بالنسبة للمغاربة.

جان دانييل : لا يمكنني سوى أن أعبر لكم عن دهشتي.

جواب جلالة الملك : وأنا أيضا فوجئت بكونكم اندهشتم لهذا الأمر.

جان دانييل : إنها مسألة تعايش. فعندما تعمل مجموعة من الناس إلى جانب مجموعة أخرى لمدة طويلة كما هو الشأن بالنسبة لعدد من رعاياكم فإن المجموعتين تصلان في نهاية المطاف إلى تعايش حقيقي ويتم تقاسم جميع الأشياء باستثناء التصويت مما يؤدي إلى الشعور بالحرمان إن لم نقل التهميش ؟

جلالة الملك : انه شعوركم وهل هذا هو شعور المغاربة. فهل طالبوا بحق التصويت. انهم لم يطالبوا بذلك أبدا. فإذا ظل مواطن مغربي مغربيا في تقاليده وسلوكه فإن هناك بعض الأشياء التي تفصله عن القاطنين معه في نفس المدينة، وتبين له أنه لا يمكنه أن يكون غريبا عن مجموعة ما ويقتسم معها في نفس الوقت حق السيادة. ان ذلك بمعنى آخر طريقة للتنكر للأصول.

جان دانييل : هذا قد يبرر معاملتهم خارج اطار القوانين ؟

جلالة الملك : أبدا. انها مسألة مختلفة تماما. فيجب أن تكون هنالك اتفاقيات دقيقة بين البلدين، تفرض احترام شخصية الانسان. فإذا كانت إقامة المهاجرين تطابق مقتضيات الاتفاقيات فإنه لا يمكن في يوم من الأيام طردهم دون دراسة وضعيتهم. أما اذا تم بعد بحث دقيق اكتشاف كون وضعيتهم غير قانونية حسب هذه الاتفاقية فعندئذ يكون طردهم قانونيا.

انني أريد أن اقنعكم بأنني الآن بصدد الدفاع عن كرامة وهوية رعاياي وفي نفس الوقت أعمل على ألا تكون هناك صدمة عند العودة الناتجة عن نزعة انسانية يطبعها التسامح وهو ما سيكون بمثابة مأساة بالنسبة لبلدينا.

سؤال : أود أن أطرح سؤالا آخر حساسا : ما هي ردود فعلكم تجاه الانتقادات التي أثيرت بخصوص بناء أكبر مسجد في العالم عن طريق ما يمكن وصفه بضرائب وذلك في الوقت الذي يواجه فيه المغاربة صعوبات العيش ؟

جواب جلالة الملك : لقد تحول قلقي بسرعة إلى ملاحظة يطبعها الحزن بل نوع من الحنين إلى الماضي. وسوف أفسر ذلك فيما بعد.

فخلافا لما قيل هنا وهناك، أعتبر أن الباحث المدقق والحريص على القيام بمهمته على الوجه المطلوب هو الذي يروي ويحصي ولو مجاملة التجاوزات التي لا يمكن تفاديها والمتصلة بانجاز معلمة عظيمة مثل هذه المعلمة التي أتاحت الفرصة لكل مغربي للمشاركة في بناء مسجد طبقاً للسنة النبوية لينال مكانا في الجنة. وقد تحدث في بعض الأماكن تجاوزات يتم شجبها بمجرد العلم بها. لكن عندما يتجاهل الباحثون ما هو أساسي في مشروع عظيم ويكتفون بابراز السلبيات فقط فعندئذ يمكنني القول بأن الأمر لا يتعلق بسوء نية فحسب بل بجهل وهذا أمر أشد خطورة.

وهنا بالضبط يبرز نوع من الحنين إلى الماضي. وسأفاجئكم مرة أخرى بما سأقوله. ذلك أنني أجد نفسي في هذه اللحظات أتحسر على المراقبين المدنيين والضباط المكلفين بشؤون الأهالي في عهد الاستعمار البغيض الذين كانوا يعرفون العقلية المغربية والروح الاسلامية التي تغذيها، فلا يوجد من بين هؤلاء من يقلل من البعد الروحي لعملية جماعية أفضت في أماكن أخرى إلى تشييد كاتدرائياتكم. لقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : «من بنى مسجدا يذكر فيه اسم الله بنى الله له بيتا في الجنة» إنه كان بامكاننا تشييد هذا المسجد بمال الدولة لكنني أردت أن يشارك فيه كافة المغاربة. وأعتقد أنه لامجال للاسهاب في شرح ذلك لأن هذا الجانب الديني والروحي اما ان يستوعبه المرء أو لا يستوعبه.

سؤال : هل يمكنني القول بأن سوء التفاهم الكبير هذا ربما يرجع إلى كون القمة بالمغرب تقرر

كل شيء ؟ وهو ما يطرح مسألة النظام الملكي الدستوري فما هو مصدر مشروعية السلطة ؟

وبخصوص الحكومة هل أنتم مرتاحون لمناقشة قضايا جدّ خطيرة كقضية الاستفتاء مع حكومة لا تمثل كافة قوى الأمة ولا تشارك فيها قوى سياسية كالاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب الاستقلال ؟

جواب جلالة الملك : بامكانكم أن تطرحوا عليهم هذا السؤال، وسيجيبونكم بأنني أطلعهم دائما على مايهم قضية الصحراء بشكل منتظم. وعلاوة على ذلك أستدعيهم شخصيا ومن المقرر أن أستقبلهم في الأسبوع المقبل. كما يتم اشراكهم في كل خطوة من خطواتي وابلاغهم بمستجدات الأمور بل يتم اطلاعهم على الوثائق المتبادلة بيننا وبين الأمم المتحدة.

سؤال : انهم يقولون بأنه يتم اخبارهم أكثر من استشارتهم.

جواب جلالة الملك : لا، أبدا انه يتم اخبارهم بما يحدث كما تتم استشارتهم دائما حول الخطوات والمساعي التي سنقدم عليها. فهناك حد أدنى من الثقة يضعونها في دائما بخصوص قضية الصحراء لأنهم يعرفون بأنني لن أفرط أبدا في هذه القضية.

سؤال : الا تعتقدون أن السلطة التنفيذية حاليا بين أيديكم ؟

جواب جلالة الملك : أستطيع القول بخصوص السلطة التنفيذية — ولفرنسا بعض التجربة في هذا الميدان — ان الاتجاه يميل الآن إلى تفضيل الحكومات الرئاسية لأن العصرنة تتطلب الفعالية. وجوابا عن سؤالكم أقول انني أتمنى شيئا واحدا فقط وهو أن تكون كل من الحكومة والبرلمان على بينة من مقتضيات الدستور وأن يعرفا بشكل أفضل كيفية الاستفادة منه. لقد تمت صياغة الدستور بشكل يستجيب لرغبات الأمة جمعاء بحيث لا يشعر أي طرف بالحرمان ويبقى على المعنيين بالأمر أن يستفيدوا من ذلك.

سؤال : صاحب الجلالة أود أن أطرح عليكم سؤالا اعتدت طرحه وهو يتعلق بحقوق الانسان.

ان وجود معتقلين سياسيين بالمغرب يسيء إلى سمعته والعالم يخلد هذه السنة الذكرى المائوية الثانية لاعلان حقوق الانسان. ان عدد هؤلاء المعتقلين قليل لكن التهم الموجهة إليهم تتعلق فقط بالرأي.

جواب جلالة الملك : أعتقد أني كنت على صواب فيما فعلت. كما أعتقد بأنه من غير الممكن السماح لأي مواطن بأن ينحاز في زمن الحرب إلى جانب العدو وينكر مغربية الصحراء. وأنتم تعلمون ان كل القوى السياسية بالمغرب متشددة أكثر مني بهذا الخصوص. لكن قد يحدث كما سبق أن قلت أن أتأثر أحيانا بآراء سديدة وعندئذ أنزل عند رغبة أشخاص مثلكم أصدقاء نزيهين ومخلصين للمغرب العربي والمغرب وأريد أن أجعلهم يرتاحون لهذه الصداقة. وأعلن لكم بالمناسبة أنني سأقدم على التفاتة.

سؤال : هل هي التفاتة مهمة ؟ وهل تهم كافة المعتقلين ؟

جواب جلالة الملك : لن أقول لكم أكثر مما قلت، وثقوا في.

الخميس 4 جمادى الثانية 1409 — 12 يناير 1989